كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي

التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيقه

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

صلاح حامد محمد حسنين

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ عبدالله عبدالعزيز الصعيدي — **رئيساً**

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/رمضان صديق محمد — **عضواً**

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة وعميد كلية الحقوق جامعة حلوان

أ.د/ السيد عطية عبدالواحد — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/ صفوت عبد السلام عوض الله — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس

١٤٣٤هـ- ٢٠١٣ م

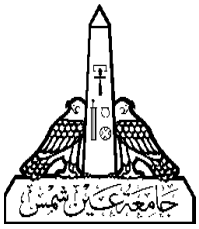

كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي

صفحة العنوان

اسم الطالب : صلاح حامد محمد حسنين

عنوان الرسالة : "التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيقه "

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : الاقتصاد السياسي

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج : ٢٠٠٧

سنة المنح : ٢٠١٣

كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي

رسالة دكتوراه

اسم الطالب : صلاح حامد محمد حسنين

عنوان الرسالة : "التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية الاقتصادية ودور السياسة الضريبية في تحقيقه
(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

لجنة الإشراف والحكم على الرسالة:

أ.د/ عبدالله عبدالعزيز الصعيدي — **رئيساً**
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/رمضان صديق محمد — **عضواً**
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة وعميد كلية الحقوق جامعة حلوان

أ.د/ السيد عطية عبدالواحد — **مشرفاً وعضواً**
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس

أ.د/ صفوت عبد السلام عوض الله — **مشرفاً وعضواً**
أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

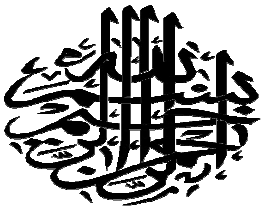

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ
لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ
وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ"

صدق الله العظيم

سورة الأحقاف (الآية ١٥)

إهـــداء

إلى من ربياني صغيرا ولم يضنا علي بشئ وغرسا في نفسي حب الآخرين ،،،،

إلى من نهلت من فضائلهما وشيمهما الكريمة الكثير والكثير ،،،،

إلى من لو ظللت عمري كله تحت قدميهما ما وفيتهما حقهما.....

أبي الحبيب و أمي الحنونة

إلى من وقفت بجواري وتحملت معي متاعب ومصاعب الحياة ولم تضن علي بوقت أو بعلم،،،،

إلى من علمتني وغرست في حب التحدي والوصول إلى الهدف مهما عظمت الظروف والصعاب،،،

إلى من ساعدتني _وبحق_ في إتمام هذه الرسالة..... زوجتي الغالية

إلى قرتي عيني ونوري حياتي،،،،

إلى من أرى الأمل والجمال حينما أنظر في وجههما... أبنتي "مريم وليلى"

إلى خالي الحبيب لما بذله معي من جهد في هذه الرسالة

إلى والدة زوجتي الغالية التي ما ضنت علي بالدعاء أو بالنصيحة

إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة.

إلى كل العاملين في حقل الدراسات الإقتصادية و الإسلامية.....

أهدي هذا العمل المتواضع

صلاح حامد

شكر وتقدير

أتوجه بكافة أوجه الشكر والثناء إلى ربي سبحانه وتعالى الذي أعانني على إتمام هذا البحث دونما جهد يذكر _ رغم الصعوبات التي واجهتني _ فلله الحمد والمنة ؛ وأحمده سبحانه حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على أنه أجاد علي في هذا الزمان برجل عالم جليل القدر كان له الفضل الأكبر _بعده سبحانه وتعالى_ في حبي لمادة الإقتصاد ألا وهو أستاذي الجليل:

الأستاذ الدكتور/ السيد عطية عبدالواحد....أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بالكلية والمشرف على الرسالة..... ذلك الرجل الذي عز أن تجد مثله في زماننا المعاصر؛ فهو الأب الحنون والمعلم العالم والأخ الصدوق. ووالله إني لا أبالغ حينما أقول ذلك الأمر بل إن شيمه الكريمة يعجز القلم عن التعبير عنها. حفظه الله أبا ومعلما ورزقه وافر الصحة والعافية.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الجليل:

الأستاذ الدكتور/صفوت عبدالسلام عوض الله....أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد بالكلية والمشرف على الرسالة....لما قام به من جهد مشكور في توجيهي ونصحي في إعداد الرسالة وكذلك لسعة صدر سيادته حينما كنت أتردد عليه بين الحين والآخر للإستفسار عن بعض الموضوعات المتعلقة بالبحث.بارك الله فيه وأدام عليه نعمه وفضله.

والشكر والتقدير موصول لأستاذ الأجيال والقريب إلى قلبي حقا أستاذي الجليل:

الأستاذ الدكتور/عبدالله الصعيدي...أستاذ الإقتصاد والمالية العامة بالكلية ورئيس لجنة الحكم على الرسالة.....وذلك لما قام به من جهد مشكور في مساعدتي وما كان يوليه من حفاوة وترحيب حين ذهابي إليه وترددي عليه. بارك الله فيه ورزقه الصحة والعافية.

والشكر والتقدير موصول **للأستاذ الدكتور/ رمضان صديق محمد**...أستاذ الإقتصاد والمالية العامة وعميد كلية الحقوق جامعة حلوان.... لما تفضل به سيادته من قبول الإشتراك في لجنة الحكم على الرسالة رغم مشاغله الجمة فجزاه الله كل الخير وحفظه ورعاه.

والشكروالتقديرموصول أيضا لأستاذي الجليل **الدكتور/محمد عبد السلام عمر** لما قام به سيادته من جهد مشكور في اتمام هذه الرسالة فجزاه الله خير الجزاء

والشكر والتقدير موصول لجميع زملائي من أعضاء هيئة التدريس بالكلية ومعاونيهم وخاصة أساتذتي وزملائي في قسم الاقتصاد بارك الله فيهم ورزقهم الخير كله.

كما لا يفوتني في هذا المقام التوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لإدارة الكلية وموظفيها لما قاموا به من جهد مشكور في تذليل العقبات وإنهاء إجراءات الرسالة فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

مُقَدِّمَة

بسم الله والحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

"اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً فإنك إن شئت جعلت الحزن سهلاً فاجعل لنا من كل أمر صعب سهلاً"

أولاً: التعريف بالموضوع وأهميته:

تعد عملية التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل الفكر الاقتصادي منذ نشأة الدولة وبداية تدخلها في الحياة الاقتصادية. وتزداد أهمية التنمية الاقتصادية في الدول النامية نظراً لما تعانيه هذه الدول من مشاكل اقتصادية مزمنة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة وانخفاض مستوي الإنتاجية.... وهكذا في سلسلة حلقات متصلة يبعضها البعض وتؤدي إلى حدوث ما يطلق عليه الاقتصاديون دائرة الفقر الخبيثة.

وعملية التنمية الاقتصادية عملية معقدة ومتشابكة الجوانب وتتطلب توافر العديد من المقومات للقيام بها إلا أن أهم هذه المقومات هو التراكم الرأسمالي والذي بدونه لا يمكن الحديث عن هذه العملية من الأساس وذلك لأنه يشكل القوة الدافعة الأولي لهذه العملية وبعد ذلك تأتي العوامل الأخرى لكي تسهم معه في تحقيقها.

وقد مر التراكم الرأسمالي بعدة تطورات تعكس النظرة الاقتصادية للمدارس المختلفة على مر العصور، فهو يختلف عند الكلاسيكي عنه عند

التجاريين أو الطبيعيين أو الماركسيين وحتى في العصر الحديث، وهذه التطورات أيضاً انعكست على صور التراكم الرأسمالي ذاته.

وتعتمد الدول على العديد من العوامل لتحقيق التراكم الرأسمالي وإن كان أهمها العوامل الاقتصادية والتي تتمثل في الادخار والاستثمار. ونتيجة ازدياد دور الدولة التدخلي في النشاط الاقتصادي بدأ يلوح في الأفق عوامل أخرى تستخدمها الدول لإحداث هذا التراكم الرأسمالي وتجلت هذه العوامل في العوامل المالية والتي أصبحت تلعب دوراً هاماً ومحورياً مؤثراً في العوامل الاقتصادية وأصبح كل منها يؤثر ويتأثر بالأخر.

وتعد السياسة الضريبية من أهم الأدوات المالية التي أصبحت الدولة تستخدمها لإحداث آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية مرغوبة وتتفادي بها إحداث أية آثار غير مرغوبة. وتلعب السياسة الضريبية دوراً محورياً وهاماً في عملية التراكم الرأسمالي وذلك من خلال الأدوات التي تمتلكها سواء من خلال الضرائب المباشرة Direct Taxes أو الضرائب غير المباشرة Indirect Taxesأو من خلال الحوافز الضريبية Tax Incentives .

وما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن السياسة الضريبية هي إحدى الأدوات المؤثرة في التراكم الرأسمالي وليست الأداة الحاسمة لذلك الأمر وذلك لأن هناك العديد من العوامل الأخرى المؤثرة في عملية التراكم الرأسمالي _(الادخار والاستثمار)_ مثل مستوى الدخول ومستوى الأسعار وحجم السوق وتكلفة الأجور ومدى توافر المواد الأولية ومستوى التصنيع والاستقرار السياسي وهكذا .... وهذه العوامل تشكل في رأي الباحث العوامل الحاسمة والمؤثرة مباشرة في حجم التراكم الرأسمالي.

وعملية التراكم الرأسمالي تواجهها العديد من الصعوبات والمعوقات والتي تتسبب في تدهور معدلاته على النحو الذي يؤثر سلباً في عملية التنمية الاقتصادية.

ويحيا كل مجتمع في إطار مجموعة من الأفكار التي تتسق مع تاريخه وأيدلوجيته وكذلك الدين الذي يعتنقه. لذا نري أن الفلسفة الرأسمالية تتسق مع أفكار الدول الأوربية والأمريكية التي تقدس الفرد والحرية الشخصية ، وكذلك الأمر تتسق الفلسفة الاشتراكية مع البيئة التي ظهرت فيها والتي تمثلت في اضطهاد العمال والطبقية التي كانت تحياها هذه الدول الأمر الذي جاءت الاشتراكية بزعم القضاء عليه. ولذا لا يستطيع أي نظام اقتصادي أن ينسلخ عن القيم والمبادئ التي توجد في بيئته وإلا أدي ذلك إلى إحداث نتائج عكسية. وما تعانيه الدول النامية بصفة عامة والدول العربية والإسلامية بصفة خاصة من تدهور في أحوالها جمعاء هذا مرجعه إلى أنها انسلخت عن القيم والمبادئ التي أرساها الدين الإسلامي وراحت تلهث وراء كل ما هو غربي أو شرقي على أمل أن ترقى وتسعد ولكن حدث العكس ازداد فقرها فكرياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً رغم ما تملكه من المقومات.

والشريعة الإسلامية الغراء جاءت صالحة بل ومصلحة لكل زمان ومكان ولذا أتت بالعديد من الأحكام التي تتلاءم مع طبيعة الحياة البشرية والتي أتسمت– أي الأحكام – بالجمع بين الثبات والمرونة.

والجانب الاقتصادي هو أحد الجوانب الذي اهتمت به الشريعة الغراء وأفردت له العديد من الأحكام ، وبالتالي فالبحث عن التراكم الرأسمالي من منظور إسلامي يقتضي بنا التعرض لموقف الشريعة الإسلامية من التراكم

الرأسمالي وصور هذا التراكم والأدوات التي اعتمدت عليها لتحقيق ذلك الأمر من خلال تحريمها للربا وفتح أبواب أخرى لتحقيق زيادة رؤوس الأموال وتكوين الثروات عن طريق المضاربات أو المشاركات أو المرابحات وهكذا.....

وكما هو الوضع في الدول المعاصرة تلعب العوامل المالية دوراً بارزاً في إحداث التراكم الرأسمالي في الشريعة الإسلامية وذلك عن طريق سياسة الزكاة ودورها المحوري في الحفاظ على الثروة وتشجيع الإنتاج، كما أن الشريعة الإسلامية تعرف أيضا الضرائب "التوظيف" ولكن كمورد استثنائي إذا حدثت ظروف طارئة كتمويل الحروب أو التنمية الاقتصادية ولكن هذا الأمر يتم بضوابط معينة سنعرض لها من خلال هذه الدراسة إن شاء الله.

<u>ثانياً: إشكالية وصعوبات البحث:</u>

تواجه البحث العديد من الصعوبات والإشكاليات والتي تتمثل في النقاط الآتية:

أ- يعد موضوع التراكم الرأسمالي من الموضوعات متشعبة الأركان _(التعريف والأنواع ،الادخار والاستثمار والعلاقة بينهما..... وهكذا)_ ولكن سأحاول جاهداً بإذن الله تعالي أن أحدد النقاط التي يتم التحدث فيها حتى لا ينسحب بساط البحث من تحتي.

ب- الدول النامية بصفة عامة تعاني من قصور مصادر التمويل المحلي عن تغطية احتياجاتها التنموية وبالتالي تجد نفسها مضطرة للاعتماد على التمويل الخارجي سواء تمثل في صورة معونات أو قروض أو استثمارات، ولا يخفى على أحد ما تحويه المعونات والقروض

من شروط مجحفة تؤدي إلى النيل من سيادة واستقلالية معظم هذه الدول.

كما أن الدول النامية تفرط أحياناً في منح المزايا الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى فقد هذه المزايا لدورها نتيجة الإفراط وتصبح غير ذات جدوى.

ولذا تجد الدول النامية نفسها مضطرة للإجابة عن السؤال الآتي:-

كيف يمكن جذب المزيد من رؤوس الأموال لتلبية الاحتياجات التنموية وكيف يمكن إعداد التشريعات الاقتصادية الكفيلة لهذا الأمر دون أن يؤثر ذلك على إيراداتها أو سيادتها الوطنية؟!.

ج- البدائل التي تقترحها الشريعة الإسلامية(**المضاربة والمشاركة والمرابحة و.....هكذا**) يصعب على معظم بنوك الدول النامية تطبيقها لأن النصوص القانونية تحظر على البنك أن يمارس أي نشاط تجاري أو صناعي ذلك الأمر الذي يستلزم تعديلا تشريعياً.

<u>ثالثاً: فروض البحث</u>

قام البحث على الفروض الآتية:-

١- التراكم الرأسمالي هو المحور الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية وبدونه لا تقوم لهذه العملية قائمة.

٢- تعد الأدوات الاقتصادية من ادخار واستثمار هي أساس تحقيق التراكم الرأسمالي.

٣- تسهم الأدوات المالية وخاصة السياسة الضريبية في تدعيم التراكم الرأسمالي.

٤- الشريعة الإسلامية أتسمت بالعديد من الأدوات التي تسهم وبفعالية في تحقيق التراكم الرأسمالي.

رابعاً منهجية البحث:

أحاول بمشيئة الله تعالي استعراض موضوعات البحث جامعاً بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي محاولاً إثبات مدى صحة الفروض التي قامت عليها هذه الدراسة.

خامساً خطة البحث:

وعلى هدي ما سبق فإن البحث سوف يكون منصباً على دراسة التراكم الرأسمالي من منظور اقتصادي أولاً (وسيتم التركيز على الادخار والاستثمار كعناصر أساسية لازمة لتراكم وتكوين رأس المال)، ثم أثر السياسة الضريبية وخاصة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والحوافز الضريبية في تحقيق هذا التراكم ثانياً وذلك في ضوء القانون الجديد للضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والقانون السابق١٥٧ لسنة١٩٨١ والمعدل بالقانون١٨٧ لسنة ١٩٩٣ مع مقارنة ذلك ببعض الإحكام الموجودة في التشريع الضريبي الأمريكي وبعض التشريعات العربية، وأخيراً نتحدث عن التراكم الرأسمالي في الفكر الإسلامي وأدوات تحقيقه. ولذا تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أبواب بالإضافة إلى فصل تمهيدي.

الفصل التمهيدي: يتحدث عن التنمية من حيث المفهوم والفرق بين مصطلح التنمية والنمو وكذلك مقومات التنمية الاقتصادية ولذا فهو ينقسم إلى مبحثين هما:-

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية.

الباب الأول: وتم تخصيصه للحديث عن التراكم الرأسمالي وتم تقسيمه لأربعة فصول هي:-

الفصل الأول: التعريف بالتراكم الرأسمالي وأهميته.

الفصل الثاني: العلاقة بين التراكم الرأسمالي والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: معوقات التراكم الرأسمالي.

الفصل الرابع: طرق وأدوات تحقيق التراكم الرأسمالي.

الباب الثاني: وتم تخصيصه للحديث عن السياسة الضريبية ودورها في تحقيق التراكم الرأسمالي وتم تقسيمه للفصول الآتية:-

الفصل الأول: مفهوم السياسة الضريبية وأدواتها.

الفصل الثاني: دور الضرائب المباشرة في تحقيق التراكم الرأسمالي.

الفصل الثالث: دور الضرائب غير المباشرة في تحقيق التراكم الرأسمالي.

الفصل الرابع: دور الحوافز الضريبية في تحقيق التراكم الرأسمالي.

<u>الباب الثالث: وتم تخصيصه للحديث عن التراكم الرأسمالي من منظور إسلامي ولذا تم تقسيمه إلى الفصول الآتية:-</u>

الفصل الأول: صور التراكم الرأسمالي في الفكر الإسلامي.

الفصل الثاني: الاستثمار من منظور إسلامي ودوره في تحقيق التراكم الرأسمالي.

الفصل الثالث: التطبيق المعاصر للزكاة ودوره في تحقيق التراكم الرأسمالي.

وسأحاول بإذن الله تعالى استعراض موضوعات البحث في غير إسهاب ممل ولا إيجاز مخل. وأرجو من أساتذتي الأفاضل أن يعذروني إن كان هناك نقص أو سهو أو خطأ في موضوعات البحث لأن هذا من طبيعة البشر ولولا النقص ما عرف الكمال الذي هو لله وحده.

الباحث

صلاح حامد

الفصل التمهيدي

التنمية الاقتصادية ومقوماتها

تعد عملية التنمية الاقتصادية هي حجر الأساس الذي ترتكز عليه الـــدول النامية للخروج من هوة التخلف الذي تحياه وإن كانت تختلط ببعض المفاهيم الأخرى كالنمو والتقدم الاقتصادي الأمر الذي يحتم علينا التعرض للتفرقة بين هذه المفاهيم ثم الإشارة إلى مقومات عملية التنمية الاقتصادية.

وعلى هدى ما سبق جاءت الخطة على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مقومات التنمية الاقتصادية.